الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تقرير تربص لنيل شهادة ليسانس

الضمانات البنكية

دراسة حالة مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بريان"

إعداد الطلبة:

- بن علي العالية
- مجليدة طيب

تحت إشراف الأستاذ:

✓ بوداود بومدين

السنة الجامعية: 2024/2023

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم

والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع

إلى منارة العلم والإمام المصطفي إلى الأمي الذي علم المتعلمين

إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في

طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر إلى والدي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى أختي وأخواني

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاَ نحو النجاح و الإبداع

إلى من تكاتفنا يداً بيد إلى أصدقائي وزملائي

شكر وعرفان

قال الله تعالى في محكم تنزيله: " لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد "

الآية (7) سورة ابراهيم

نشكر الله العزيز الوهاب، على ما أعطي من جزيل نعمه، ووفقـنا في إنجاز هذا العمل إلى جادة الخير والصواب، راجين منه النجاح والدعاء المستجاب، وأن يجعل عملنا هذا خالصا لجلال عظمته إنه كريم الثواب

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل عائلة بن علي والى امي وابي واخي رحمة الله عليه والى استاذي المشرف بوداود بومدين والى كل الأساتذة الكرام ولكل من قدم لنا الدعم وفي الأخير الشكر وجزيل الشكل لكل من ساهم في وصولنا لهذه اللحظة

جزاهم الله عنا كل خير.

شكر وعرفان

قال الله تعالى في محكم تنزيله: " لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد "

الآية (7) سورة ابراهيم

نشكر الله العزيز الوهاب، على ما أعطي من جزيل نعمه، ووفقـنا في إنجاز هذا العمل إلى جادة الخير والصواب، راجين منه النجاح والدعاء المستجاب، وأن يجعل عملنا هذا خالصا لجلال عظمته إنه كريم الثواب

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل عائلة مجليدة والى امي وابي والى اخوتي والى استاذنا بوداود بومدين والى كل الأساتذة الكرام ولكل من قدم لنا الدعم

وفي الأخير الشكر وجزيل الشكل لكل من ساهم في وصولنا لهذه اللحظة

جزاهم الله عنا كل خير.

الفهرسة

الفهرسة	
الإهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة	أ-ج
المبحث الأول: تقديم مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	5
تمهيد	5
المطلب الأول: تعريف والسجل القانوني مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	6
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي	10
المطلب الثالث: أهمية مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	11
خلاصة المبحث	13
المبحث الثاني : دراسة الضمانات البنكية بمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
دراسة الضمانات البنكية	15
تمهيد	15
المطلب الأول : تعريف الضمانات البنكية	16
المطلب الثاني: عرض الوثائق	17
المطلب الثالث : تحليل الوثائق	19
خلاصة المبحث	23
خاتمة عامة	25
مراجع	27
ملاحق	29

قائمة النماذج

العنوان	رقم الصفحة
نموذج ضمان ابتدائي	17
نموذج ضمان نهائي	18

قائمة الاشكال

العنوان	رقم الصفحة
الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة بنك الفلاحة	10
الشكل رقم (02) : ضمان الصيانة	20
الشكل رقم (03): ضمان ابتدائي	21
الشكل رقم (04): ضمان نهائي	21
الشكل رقم (05): ضمان مستورد	22

مقدمة

المقدمة العامة:

التهرب الضريبي ظاهرة انتشرت بمرور الزمن ، تنوعت اشكالها وتعددت انماطها، اتخذت أساليب كان لها بعد ينذر بالخطر خاصة في الفترات الأخيرة ، فهي لم تكتفي بتغلغلها في منطقة معينة او انحيازها في نطاق واحد ، بل اصبح لها صدى عالمي مرتبط بالضرائب تسمع عنه حيثما تتواجد هذه الأخيرة ، ومنه أصبحت تعد من بين اقسى الحواجز التي تعيق الدولة في تطبيق سياستها المالية و الاقتصادية ، مما دق ناقوس محاربة هذه الظاهرة بكل ما يتاح من إمكانية ووسيلة وطريقة.

كما هو معروف ، من بين الوسائل التي وفرتها إدارة الضرائب لمجابهة خطر ظاهرة التهرب الضريبي نتعرف على الرقابة الجبائية الداخلية بمختلف أنواعها و آلياتها ، حيث نجد انها تسعى للتحقق من التصريحات الجبائية الصادرة عن المكلفين بتسديد الضرائب الواجبة عنهم ، وبفضل هذه الأخيرة يتم الكشف عن كل المخالفات و الغفلات التي يمكن ان يقع فيها المطالب بالضريبة.

الإشكالية: من خلال ما تم سرده سابقا ، يمكن التطرق للإشكالية الرئيسية التالية:

-ما هو دور الضمانات البنكية داخل المؤسسة ؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

-ما هي أنواع الضمانات البنكية داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

الفرضيات: لإيجاد إجابة على هذه التساؤلات قمنا بوضع الفرضيات التالية:

-تنتهج المؤسسة عدة أنواع من الضمانات .

-تعتمد المؤسسة عدة أنواع من الضمانات وذلك لمساعدة وتطوير الاستثمار .

الإطار الزمني:

-من 06 مارس 2024 الى 27 مارس 2024

الأسباب الموضوعية والذاتية لاختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

-التساؤلات المطروحة حول كيفية عمل الضمانات البنكية .

-معرفة أنواع الضمانات البنكية المتوفرة .

الأسباب الذاتية:

-الغاية في التعرف أكثر على تخصصنا محاسبة.

-الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي.

-الرغبة في تطبيق ما تم دراسته من محاور على ارض الواقع والميدان.

اهداف التربص: نذكر أهمها فيما يلي:

-اكتشاف أنواع الضمانات المتوفرة .

-التعرف على مدى فعالية هذه الضمانات .

-الوقوف على مدى نجاعة هذه الضمانات .

أهمية التربص: تكمن أهميته فيما يلي:

- زيادة الرصيد العلمي ومشاركة التقرير على مستوى مكتبة الجامعة

اكتساب خبرة ميدانية والعمل بما تم التعرف عليه على ارض الواقع.

حدود الدراسة:

-الإطار المكاني: تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية -ولاية غرداية-

-**الاطار الزماني:** تم القيام بالدراسة الميدانية المحددة من 26جانفي الى فيفري سنة 2024

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لكي نتمكن من إجاد إجابة على الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة ، تم الارتكاز على المنهج الوصفي التحليلي ، لأن دراستنا تتمحور حول وصف الرقابة الداخلية وظاهرة التهرب الضريبي ، ومن ثم القيام بالدراسة التطبيقية للبحث المتمثلة في دراسة حالات و تحليلها و استخلاص النتائج و الملاحظات.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين تعالج هذا الموضوع بطريقة علمية وهما كالآتي:

-المبحث الأول: يختص هذا المبحث بالجانب النظري من البحث المطروح، حيث قمنا في

المطلب الأول بالتعريف بمحل الدراسة، ثم المطلب الثاني قمنا بتوضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، اما في المطلب الثالث خصصناه لذكر أهمية بنك الفلاحة .

-**المبحث الثاني:** تم التطرق في هذا المبحث الى دراسة عدة ضمانات مقدمة من بنك الفلاحة وشرحها مع توضيح كيفية الاستفادة منها

معيقات الدراسة:

-صعوبة الدراسة والقيام بتربص ميداني في نفس الوقت مما اضطرنا للتخلف عن عدة حصص دراسية في الجامعة.

- اختلاف كبير في الضمانات المستخدمة من طرف المؤسسة

المبحث الأول

تقديم مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الأول: تقديم مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد:

تعد الرقابة الداخلية أحد اهم الوسائل لمحاربة ظاهرة التهرب الضريبي، والكشف عن الأساليب المتبعة لتجسيد هذه الأخيرة، وتعتبر احد الطرق الأكثر فعالية لفضح الممارسات الغير قانونية التي تلحق اضرار بالاقتصاد الوطني، ومنه تظهر فعالية الرقابة الداخلية في المقارنة بين التصريحات الصادرة من طرف المكلف و المعلومات الواردة من الخارج، لتتم معالجتها بشكل يسمح لنا بالتعرف على الحقائق على مستوى مركز الضرائب، لهذا تم خوصصت هذا المبحث للجانب النظري من خلال ثلاث مطالب

المطلب الأول: تعريف البنك و السجل القانوني الداخلي

-تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية .(BADR) ان قطاع الفلاحة بأهميته الخاصة ودوره الهام بحاجة إلى نظرة جديدة و اهتمام أكبر و في هذا الصدد وجب إنشاء جهة مالية مختصة أساسا في تمويل هذا القطاع الحساس، و بناء على ذلك ظهر بنك الفلاحة و التنمية الريفية يتمثل دوره أساسا في المساهمة المالية لتطوير و ترقية قطاع الفلاحة.

الفرع الأول : تعريف بنك الفلاحة

-نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية. نشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 82/106 المؤرخ في جمادى الأول عام 1402هـ الموافق لـ 13 مارس 1982 و نشر في الجريدة الرسمية العدد 11 في يوم 16 مارس 1982، وبدأ هذا البنك عمله رسميا في 01 أكتوبر 1982 برأسمال قدره 1.000.000.000دج، وأخذ في الارتفاع حتى وصل 2.200.000.000 دج في أواخر سنة 1998م و في بداية 1999 وصل رأسمال هذه الشركة إلى 3.300.000.000دج. و وفقا لقانون النقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 بنك "البدر" هو شخصية معنوية تكمن مهمته الأساسية في تنفيذ كل عملية مالية على شكل فروض و كذا تسيير عمليات زبائنها . في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري(BNA) ، و أصبح يحتضن في يومنا هذا أكثر من 290 وكالة و 41 مديرية جهوية ويشتغل البنك أكثر من 7000 عامل ما بين إطار وموظفا، و نظرا لكثافة شبكة هذا البنك و أهمية تشكيليته البشرية صنف من طرف مجلة قاموس البنوك « Bankers Almanach « طبعة 2001)

-في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية، ويحتل البنك كذلك المركز الثالث عشر 13) على المستوى الإفريقي و المركز 668 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك و لقد مر بنك البدر بعدة مراحل التطور و المتمثلة في :

أولا: من 1982 إلى سنة 1990 خلال الثمانية السنوات الأولى كان هدف البدر فرض وجودها ضمن العالم الريفي، فقامت بفتح و إنشاء العديد من الوكالات في مناطق ذات صبغة فلاحية.

و مع مرور الزمن اكتسب البنك سمعة جيدة، وخبرة عالية في تمويل قطاع الأغذية الفلاحية و الصناعية الميكانيكية الفلاحية.

هذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة[1].

الفرع الثاني : السجل القانوني [2]

الباب 1 الاحكام العامة

الفصل الاول : مجال التطبيق

المادة 01 : الموضوع

المادة 02 : مجال التطبيق

المادة 03 :النصوص التطبيقية

الباب 2 التنظيمات التقني للعمل

الفصل الاول :التوظيف

المادة 04 : ملف التوظيف

المادة 05 : عقد العمل

المادة 06 : فترة التجربة

الفصل الثاني : حقوق و واجبات

المادة 07 : حقوق العمل

المادة 08 : واجبات

الفصل الثالث :المادة قانونية للعمل ودفع الاجور

المادة 09 : المادة القانونية للعمل

المادة 10 : الساعات الاضافية

المادة 11 : الراتب الشهري

الفصل الرابع : المواظبة و المراقبة الحضور

المادة 12 : المواظبة

المادة 13 : مراقبة الحضور

[1]معلومات مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبدواو 637

[2] معلومات مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الفصل الخامس : الغيابات و العطل

المادة 14 : الغيابات

المادة 15 : الغيابات الغير قانونية

المادة 16 :الراحة القانونية

المادة 17 : العطل

الفصل السادس : التكوين و الترقية و الانابة

المادة 18 : التكوين

المادة 19 : الترقية

المادة 20 : الانابة

الفصل السابع :تنظيم العمل و الحركة المهنية

المادةٌ 21 : تنظيم العمل

المادة 22 : الحركة المهنية

الفصل الثامن : تعليق وانتهاء علاقة العمل

المادة 23 : تعليق علاقة العمل

المادة 24 : انتهاء علاقة العمل

الباب 3 الوقاية الصحية و الامن و الطب العمل

الفصل الاول : الوقاية الصحية و الامن

المادة 25 : حماية العمل

المادة 26 : النظافة و التطهير في اماكن العمل

المادة 27 : احكام الحماية و الامن

المادة 28 : الوقاية ومكافحة الحريق

المادة 29 :معايير الصحة و الامن

الفصل الثاني :الطب

المادة 30 : القواعد العامة

– الباب 4 الانضباط في العمل

الفصل الاول : الاخطاء المهنية

المادة 31 : احكام العامة

المادة 32 : تصنيف الاخطاء

المادة 33 : العقوبات التأديبية

المادة 34 : تكييف الاخطاء المهنية

الفصل الثاني : اجراءات التأديبية

المادة 35 : الملف التأديبي

المادة 36 : الاجراءات المطبقة على الاخطاء من درجة الاولى

المادة 37 : الاجراءات المطبقة على الاخطاء الخاضعة للجنة التأديب

– الفصل الثاني :الهيئات التأديبية

المادة 38 : لجان التأديب المتساوية الاعضاء

المادة 39 : الاحكام المشتركة بين لجان التأديب

المادة 40 : استجواب العامل

المادة 41 :وسائل الدفاع

المادة 42 : التدابير التحفظية

المادة 43 : المداولات

المادة 44 : ابليغ العقوبات التأديبية

المادة 45 : تقادم الاخطاء المهنية

المادة 46 : الاعفاء من العقوبة

–الباب 5 الأحكام النهائية

المادة 47 : على المسؤولين في السلم التنظيمي، كل في مجال اختصاصه، السهر على إلزام العمال التابعين لهم باحترام أحكام النظام الداخلي الحالي.

المادة 48 : كل تعديل، إلغاء أو إضافة أحكام تكميلية للنظام الداخلي الحالي، يجب ان تتم بنفس الأشكال والشروط التي اعتمد عليها في إعداده.

المادة 49 : يعرض النظام الداخلي الحالي لإبداء الرأي ، على الشريك الاجتماعي. بعد تبني البنك للنظام الداخلي الحالي، وتطبيقا للتشريع المعمول به، يتم عرضه على مفتشية العمل المراقبة مدى المطابقة، وهذا تطبيقا للأحكام السارية المفعول.

يتم تسجيل هذا النظام بتقديم نسخ منه إلى مفتشية العمل وكتابة ضبط المحكمة المختصةإقليميا.

المادة 50 : يسري مفعول النظام الداخلي الحالي ابتداء من تاريخ ايداعه لدى كتابة ضبط المحكمة.

يتم اطلاع مجموع العمال على هذا النظام الداخلي عن طريق التوزيع والنشر.

المادة 51 : تلغى أحكام النظام الداخلي المؤرخ في 26 جويلية 1999 المسجل تحت رقم 238/99[3]

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة

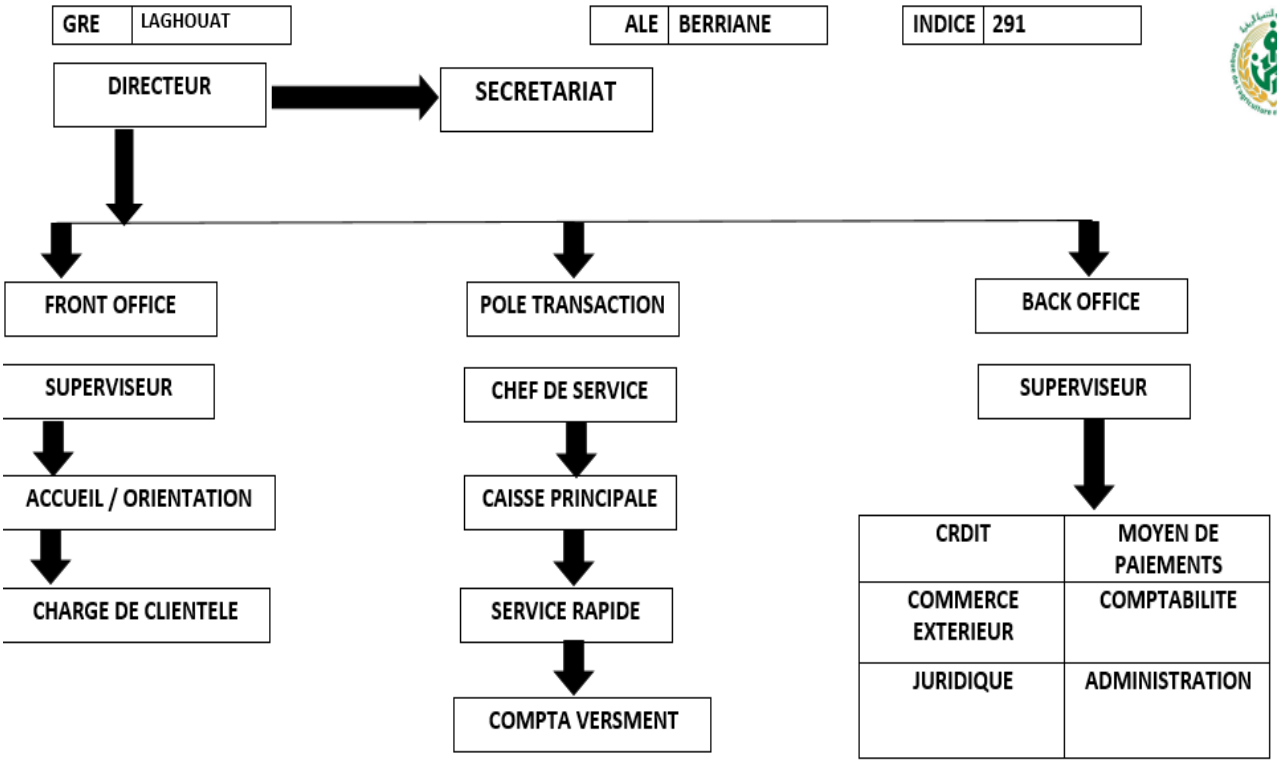

مصدر: مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية

الشكل 01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

[3] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثالث : أهمية مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، ويسهم بشكل كبير في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الريفية. إليك بعض مهام التي تبين أهمية هذا البنك:

-تقديم القروض بمختلف أنواعها سواء قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل، و هو كذلك بنك الودائع حيث يسمح بفتح حسابات مصرفية جارية. يمول المشاريع الزراعية المختلفة.

-يساهم في تطبيق المخططات الفلاحية.

-تمويل عمليات التجارية الخارجية.

-منح الائتمان الفلاحي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي. تسديد و استلام المدفوعات، إما عن طريق الشبكات أو التحويلات، بالإضافة إلى باقي العمليات الأخرى للبنك.

-قبول كل الأوراق التجارية المتمثلة في الأذونات المداخيل السوقية و الأوراق المالية

-والمصدرة من طرف الخزينة العمومية و بصفة عامة كل التزام ذو مدة محددة قابل لتحويل بأمر ناجم عن عمليات صناعية زراعية تجارية.

-يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي.(

-يساهم في جمع الادخار الوطني.

ونذكر كذلك أهميته :

تمويل المشاريع الزراعية والريفية :يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية التمويل اللازم للفلاحين والمزارعين والمشاريع الزراعية والتنموية في المناطق الريفية، مما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الاقتصاد المحلي.

دعم الصغار والمتوسطين المزارعين :يساعد البنك في توفير الخدمات المالية والتمويلية للفلاحين الصغار والمتوسطين، مما يمكّنهم من توسيع أنشطتهم الزراعية وتطويرها.

تطوير البنية التحتية الريفية :يسهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل مشاريع بناء البنية التحتية الريفية مثل الطرق والشبكات المائية والري، مما يحسن الوصول إلى الخدمات الأساسية ويعزز جودة الحياة في المناطق الريفية.

توفير الدعم الفني والاستشاري :يقدم البنك بالإضافة إلى التمويل، دعماً فنياً واستشارياً للفلاحين والمزارعين، مما يساعدهم على تطبيق أفضل الممارسات الزراعية والتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي يزيد من كفاءة الإنتاج ويحسن العائد الاقتصادي.

المساهمة في التنمية المستدامة :يركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تعزيز الزراعة المستدامة وحماية البيئة، وهو ما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة البيئة في المناطق الريفية.

بشكل عام، يمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية عموداً أساسياً في دعم الاقتصاد الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية.

خلاصة المبحث :

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع التهرب الضريبي(دور الرقابة الداخلية في محاربة التهرب الضريبي)، استنتجنا ان الرقابة الداخلية تعد احدى اهم أليات مكافحة التهرب الضريبي و القدرة على حفظ المال العام، كما انها تملك دور فعال في مراقبة وتقويم سلوك المكلفين بالضريبة، لكن مع ذلك لا يمكنها تحقيق الرقابة التامة على كافة الوثائق الجبائية أي انها غير كافية لمجابهة الانتهاكات الضريبية من خلال ما تم توكيلها لها من مهام، وسبب هذا هو عدم تحصيل الهدف المنشود من هذه الأخيرة وهو ما يرجع لنقص الخبرات لدى مرؤوسي القطاع وكذا ضعف الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.

المبحث الثاني :

دراسة الضمانات البنكية

المبحث الثاني : دراسة الضمانات البنكية

تمهيد

تعتبر الضمانات البنكية الدولية وسيلة تسمح للعملاء الحصول على تمويلات من طرف البنك من جهة ومن جهة أخرى أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله فهي توفر وتحقق الأمان ومبدأ الحماية للمتعاملين.

المطلب الأول: تعريف الضمانات البنكية

الضمان هو التحقق المادي لوعد المدين إلى البنك في شكل التزام سيعود للدائن بالربح وذلك حسب اجراءات مختلفة .ويمكن تعريفه على أنه وثيقة تعهد المصرف برصد مبلغ معين لحد تاريخ معين يتضمن تنفيذ شخص وهو زبون المصرف الالت ازم اتجاه الشخص الثالث (المستفيد) في حالة
الت ازم الزبون لالتزاماته[4] .

الضمانات البنكية هي عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض، كإعسار المقترض أو إفلاسه، كما يمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض للمصرف وتمكينه من استرجاع قرضه.

وتسمى كذلك بالكفالة الخارجية (كفالة البنوك)

هي عبارة عن تعهد كتابي صادر من بنك محلي بناء على طلب أحد البنوك المراسلة في الخارج يدفع مبلغ معين خلال مدة معينة ولجهة معينة (المستفيد المقيم) إذا ما أخل العميل غير المقيم المكفول من البنك المراسل بالوفاء بالتزاماته تصدر هذه الكفالات لصالح الجهة المقيمة عندما يرسل البنك المراسل في الخارج تعليماته إلى البنك المحلي برقية، بالتلكس، الفاكس أو عن سويفت، عندها يجب التأكد من مطابقة الرقم السري مع المبلغ والبيانات الأخرى الخاصة بإصدار الكفالة ومن ثم يتم الإصدار بنفس طريقة وخطوات الكفالة المحلية وتسلم نسخة أصلية للمستفيد ونسختين إلى البنك المراسل الأجنبي مع إشعار قيد العمولة والمصاريف.

تسجل الكفالة الخارجية في سجل الكفالات الصادرة الخاصة بالوكلاء، كما لا يستوفي تأمينات من البنوك المراسلة وذلك لتوفر الثقة بين البنوك[5].

[4]موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001،ص 13
[5]السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008،ص5

المطلب الثاني : عرض الوثائق

الفرع الأول : الضمانات الابتدائية

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR)
Agence Locale d'Exploitation « »
Réf : S2Z7TI9T5W2SIHTT528H

CAUTION DE SOUMISSION

Nous soussignés, Banque de l'Agriculture et du développement Rural par abréviation (BADR), Société par actions au capital de DA 54.000.000.000,00 ayant son siège social au 17, Boulevard Colonel Amirouche, Alger, représentée par sise à , ,

Agréée d'office avec dispense de tout cautionnement pour garantir la bonne exécution résultant des marchés de l'état, des départements, des communes et d'établissements publics, sociétés commerciales et groupements,

Considérant les termes du cahier des charges prévu dans le cadre de l'appel d'offre à la concurrence ou d'appel à la présélection N° du lancé par , ayant pour objet

Déclarons, nous porter caution personnelle et solidaire de :

Dénomination du client : .
Siège social :
Titulaire du compte N°

Pour un montant de (DA) ,
Représentant % du montant de la soumission faite par destinée à dédommager au cas ou , étant déclaré attributaire du marché, se désisterait ou refuserait de conclure le contrat proposé dans les termes et conditions du marché.

Nous nous engageons à payer à , à sa première demande, sans pouvoir différer le paiement ou soulever de contestation pour quelque motif que ce soit, la somme dont serait reconnu débiteur au titre de la soumission susvisée, à concurrence du montant de la présente caution soit : (DA)

La présente garantie entrera en vigueur à compter de la date de sa délivrance et demeurera valable jusqu'à l'attribution du marché à et la mise en place de la caution de bonne exécution, et sa libération interviendra sur restitution du présent acte ou présentation de mainlevée ou l'expiration du délai de validité des offres conformément au cahier des charges.

A sa libération, la présente caution deviendra caduque et de nul effet sans l'accomplissement d'aucune formalité.

Tout litige né de l'interprétation ou l'exécution de la présente caution sera réglé à l'amiable.

A défaut d'accord amiable, le litige sera soumis au tribunal territorialement compétent.

«.....
.....
.....»

Fait à le, **28/04/2024**

Cachet, signature et griffe (01)

(1) Faire précéder la signature de la mention obligatoirement manuscrite : «Bon pour caution à concurrence de»

النموذج رقم (01) : ضمان ابتدائي

الفرع الثاني : ضمانات نهائية

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR)
Agence Locale d'Exploitation « »
Réf :

نهائي

CAUTION DE BONNE EXECUTION

Nous soussignés, Banque de l'Agriculture et du Développement Rural, par abréviation (BADR), Société par actions, au capital de DA 54.000.000.000,00 ayant son siège social au 17, Boulevard Colonel Amirouche, Alger, représentée par , sise à

Agréée d'office avec dispense de tout cautionnement pour garantir la bonne exécution résultant des marchés de l'état, des wilayas, des communes et d'établissements publics, sociétés commerciales et groupements,

Après avoir pris connaissance du marché N° , conclu le entre , d'une part *et,* , d'autre part, pour un montant de (DA) , ayant pour objet , et lequel marché prévoit la production d'une garantie de bonne exécution payable à la première demande, ferme et irrévocable, à concurrence de (DA) .

Déclarons, nous porter caution personnelle et solidaire de :

Dénomination du client :
Siège social :
Titulaire du compte numéro :

Pour un montant de **(DA)**, représentant % du montant du contrat susvisé, qui couvre les risques d'inexécution ou d'exécution incomplète par de ses obligations contractuelles.

En conséquence, nous nous engageons à effectuer sur ordre de à sa première demande et sans pouvoir différer le paiement ou soulever de contestation pour quelque motif que ce soit, jusqu' à concurrence du montant de la présente garantie, le paiement des sommes dont le titulaire serait reconnu débiteur au titre du marché susvisé.

Cette caution est destinée à assurer la bonne exécution du présent marché pendant les délais contractuels.

A la réception provisoire du présent marché, cette caution se transformera de fait, en caution de garantie et couvrira toute la période de garantie jusqu'à la réception définitive conformément aux dispositions des articles 97 à 101 du décret présidentiel N°10-236 du 07.10.2010, modifié et complété, portant réglementation des marchés publics.

La libération de la présente garantie interviendra sur restitution du présent acte ou présentation d'une mainlevée.

La présente caution est délivrée uniquement pour le marché de base à l'exclusion de tout avenant qui modifierait le montant dudit marché et/ou sa durée de validité et qui pourrait avoir une incidence quelconque sur la présente garantie, sauf accord préalable de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural et la délivrance par celle-ci, d'une nouvelle caution correspondante.

Tout litige né de l'interprétation ou l'exécution de la présente caution sera réglé à l'amiable.
A défaut d'accord amiable, le litige sera soumis au tribunal territorialement compétent.

La présente garantie entrera en vigueur dès sa signature.

«.....
.....
.....»

Fait à le, **28/04/2024**

Cachet, signature et griffe (01)

(1) Faire précéder la signature de la mention obligatoirement manuscrite : « Bon pour caution à concurrence de »

النموذج رقم (02) : ضمان نهائي

المطلب الثالث : تحليل الوثائق

1– الضمانات التي تخدم مصلحة المصدر

– ضمان الدفع : يقوم المصدر بطلب تحرير ضمان الدفع من المستورد ويقوم بتحريره بنك المستورد ويمكن أن يحل مكان الاعتماد المستندي .

– رسالة القرض : هي ضمانات لتعويض خطر عدم الدفع ولا يتم الدفع الا بتقديم مستندات تثبت عدم وفاء البائع لالتزامه .

2– الضمانات التي تخدم الوسطاء

أ. ضمانات خاصة بالجمارك

– خطابات الضمان للسماح المؤقت : مواد أولية – سيارات الأجانب – سلع لتصليحها وتكملة التصليح (ضمان دفع الرسوم الجمركية في حالة عدم خروج السلعة والبنك الذي يقوم بهذه العملية هو بنك محلي)

– خطاب ضمان العبور : مثل

سماح الجمارك بعبور سلعة ما مقابل تقديم خطاب ضمان عبور (لا يسمح باستعمال السلعة)

–خطاب ضمانات لتسيير تخليص على البضائع :

تصدر البنوك هذه الخطابات ضمانا لسداد قيمة الجمارك المستحقة على البضائع المستوردة لحساب العميل (سماح الجمارك للعميل بتسديد قيمة الجمارك بالتقسيط).

-خطاب ضمان الصيانة :

بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع

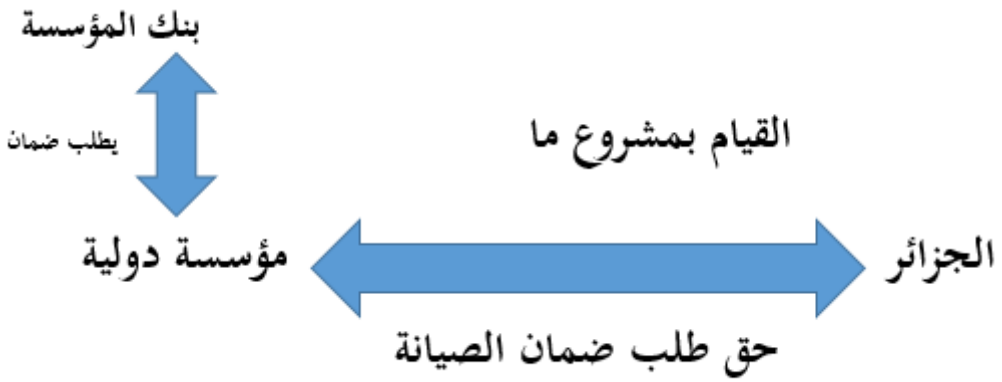

(المصدر: بنك الفلاحة)

الشكل (01): ضمان الصيانة

-خطاب ضمان استرجاع تسبيق

ضمان استرجاع الدفع المسبق في حالة فسخ العقد يقوم المصدر بإرجاع التسبيق للمستورد .

-خطاب ضمان الأشياء المعارة للمقاول:

يضمن رد الاشباء المعارة (المؤجرة) بعد انتهاء العملية .

3- المستفيد (المضمون له أو المكفول له):

وهو الجهة التي يصدر خطاب الضمان لصالحها : وتمثل المصدر والخطاب في اطار التجارة الدولية والخطاب حق شخصي للمستفيد لا يمكن تظهيره لشخص أخر كما لا يمكن لدائني المستفيد الحجر عليه .

4- بنك المصدر

يعتبر كمراسل فقط .

-المخاطر التي تغطيها الضمانات البنكية الدولية(أنواع الضمانات البنكية)

-خطاب الضمان الابتدائي :

تصدر هذه الكفالة للدخول في المناقصات ويلتزم البنك بوفاء قيمتها عند تخلف مقدمها عن توقيع العقد اذا رست عليه المناقصة وتمثل قيمة الكفالة 1% من قيمة التعهد.

تريد المشاركة في المناقصة لعمل مشروعها

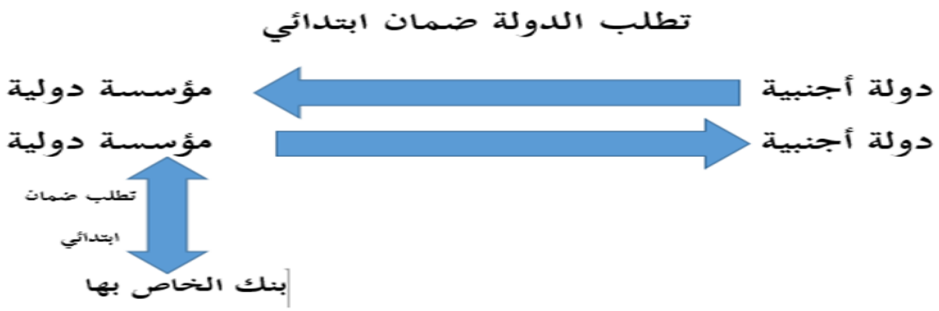

الشكل(02): تحليل الضمان الابتدائي

المصدر: بنك الفلاحة

-ضمان حسن التنفيذ وحسن الختام :

هو تعهد بتحمله البنك أو شركة التأمين بناء على طلب المستورد تجاه المصدر في حالة اخلال المصدر تنفيذ شروط العقد المبرم ما بين المصدر والمستورد بأن يدفع للمستورد في حدود مبلغ معين من النقود .

(المصدر: بنك الفلاحة)

يضمن حق المستورد بأن يستلم حقه من المصدر مع استوفاء جميع الشروط المتفق عليها في العقد

الشكل(03): تحليل الضمان النهائي

-ضمان بنك المستورد

بنك المصدر يتعهد بأنه سيسدد الترامات المستورد المالية والتجارية في التواريخ المحددة اذا لم يقم المستورد بهذا الأمر .

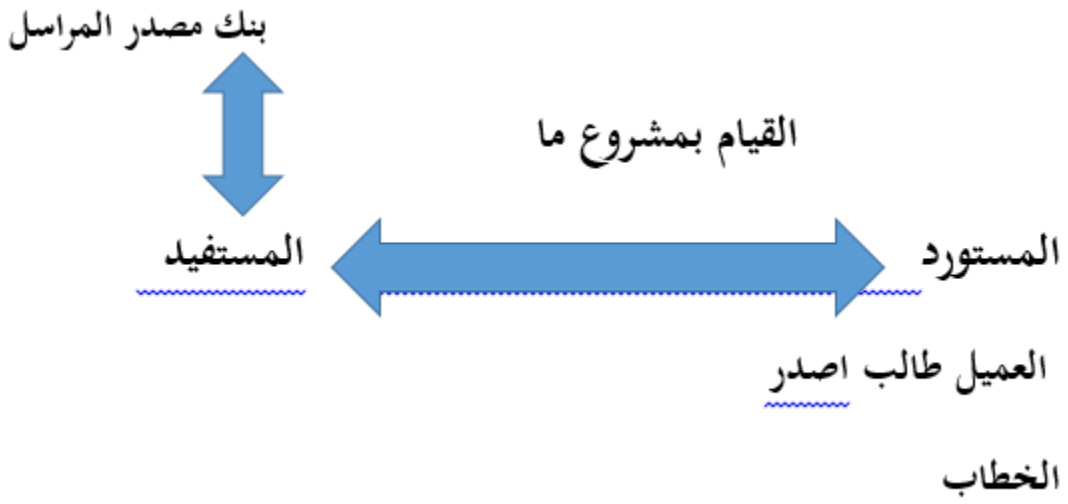

المصدر : بنك الفلاحة

الشكل (04) : ضمان المستورد

أطراف خطابات الضمان

1-البنك مصدر الخطاب (الضامن و الكفيل)

وهو الذي يتعهد خطيا بدفع مبلغ معيد بالنيابة عن عميله اذا ما أخل هذا العميل بشروط التعاقد أو الغرض المذكور في الخطاب خلال مدة صلاحية الخطاب .

2-العميل (طالب إصدار الخطاب) (المضمون أو المكفول)

وهو الذي يتقدم للبنيك بطلب الضمان ولا يتخذ الضمان شكل واحر بل يتنوع حسب الغرض الصادر لأجله .

-ويتعهد الكفيل (البنك) بضمان المكفول في تنفيذ تعهداته الواردة في العقد المبرم بيم المكفول والمستفيد

خلاصة المبحث :

إن أهمية هذه الضمانات في توفير السير الحسن لمعاملات التجارة الخارجية تكمن في كونها تخلف ثقة بين المتعاملين وحافظة لحقوقهم الشيء الذي يتيح للدولة سهولة تطوير مبادلتها وتفتحها أمام العالم الخارجي

خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

وفي نهايةِ تقرير تربصنا هذا، ومع ذكرِ الكثيرَ من المزايا والفوائد والتطوراتِ المستمرة التي جرْت على الضمانات ، فإنّها تعدُّ من اهم الوثائق التي تساعد على تطير و تسهيل الاستثمارات سواء الداخلية منها او الخارجية

وفي الاخير نرجو ان نكون قد قدمنا عمل مفيد يستفيد منه بقية الطلبة ومن يطلع عليه.

قائمة المراجع

الكتب :

-موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ،2001

-السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ،2008

مراجع أخرى :

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية

.

الملاحق

الملحق رقم 01 :

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR)
Agence Locale d'Exploitation « »
Réf : S2Z7TI9T5W2SIHTT528H

CAUTION DE SOUMISSION

Nous soussignés, Banque de l'Agriculture et du développement Rural par abréviation (BADR), Société par actions au capital de DA 54.000.000.000,00 ayant son siège social au 17, Boulevard Colonel Amirouche, Alger, représentée par sise à , ,

Agréée d'office avec dispense de tout cautionnement pour garantir la bonne exécution résultant des marchés de l'état, des départements, des communes et d'établissements publics, sociétés commerciales et groupements,

Considérant les termes du cahier des charges prévu dans le cadre de l'appel d'offre à la concurrence ou d'appel à la présélection N° du lancé par , ayant pour objet

Déclarons, nous porter caution personnelle et solidaire de :

Dénomination du client : .
Siège social :
Titulaire du compte N°

Pour un montant de (DA) ,
Représentant % du montant de la soumission faite par destinée à dédommager au cas ou , étant déclaré attributaire du marché, se désisterait ou refuserait de conclure le contrat proposé dans les termes et conditions du marché.

Nous nous engageons à payer à , à sa première demande, sans pouvoir différer le paiement ou soulever de contestation pour quelque motif que ce soit, la somme dont serait reconnu débiteur au titre de la soumission susvisée, à concurrence du montant de la présente caution soit : (DA)

La présente garantie entrera en vigueur à compter de la date de sa délivrance et demeurera valable jusqu'à l'attribution du marché à et la mise en place de la caution de bonne exécution, et sa libération interviendra sur restitution du présent acte ou présentation de mainlevée ou l'expiration du délai de validité des offres conformément au cahier des charges.

A sa libération, la présente caution deviendra caduque et de nul effet sans l'accomplissement d'aucune formalité.

Tout litige né de l'interprétation ou l'exécution de la présente caution sera réglé à l'amiable.

A défaut d'accord amiable, le litige sera soumis au tribunal territorialement compétent.

«.....
.....
.....»

Fait à le, **28/04/2024**

Cachet, signature et griffe (01)

(1) Faire précéder la signature de la mention obligatoirement manuscrite : «Bon pour caution à concurrence de»

الملحق رقم 02 :

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR)
Agence Locale d'Exploitation « »
Réf :

CAUTION DE BONNE EXECUTION

Nous soussignés, Banque de l'Agriculture et du Développement Rural, par abréviation (BADR), Société par actions, au capital de DA 54.000.000.000,00 ayant son siège social au 17, Boulevard Colonel Amirouche, Alger, représentée par , sise à

Agréée d'office avec dispense de tout cautionnement pour garantir la bonne exécution résultant des marchés de l'état, des wilayas, des communes et d'établissements publics, sociétés commerciales et groupements,

Après avoir pris connaissance du marché N° , conclu le entre , d'une part *et,* , d'autre part, pour un montant de (DA) , ayant pour objet , et lequel marché prévoit la production d'une garantie de bonne exécution payable à la première demande, ferme et irrévocable, à concurrence de (DA) .

Déclarons, nous porter caution personnelle et solidaire de :

Dénomination du client :
Siège social :
Titulaire du compte numéro :

Pour un montant de **(DA)**, représentant % du montant du contrat susvisé, qui couvre les risques d'inexécution ou d'exécution incomplète par de ses obligations contractuelles.

En conséquence, nous nous engageons à effectuer sur ordre de à sa première demande et sans pouvoir différer le paiement ou soulever de contestation pour quelque motif que ce soit, jusqu' à concurrence du montant de la présente garantie, le paiement des sommes dont le titulaire serait reconnu débiteur au titre du marché susvisé.

Cette caution est destinée à assurer la bonne exécution du présent marché pendant les délais contractuels.

A la réception provisoire du présent marché, cette caution se transformera de fait, en caution de garantie et couvrira toute la période de garantie jusqu'à la réception définitive conformément aux dispositions des articles 97 à 101 du décret présidentiel N°10-236 du 07.10.2010, modifié et complété, portant réglementation des marchés publics.

La libération de la présente garantie interviendra sur restitution du présent acte ou présentation d'une mainlevée.

La présente caution est délivrée uniquement pour le marché de base à l'exclusion de tout avenant qui modifierait le montant dudit marché et/ou sa durée de validité et qui pourrait avoir une incidence quelconque sur la présente garantie, sauf accord préalable de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural et la délivrance par celle-ci, d'une nouvelle caution correspondante.

Tout litige né de l'interprétation ou l'exécution de la présente caution sera réglé à l'amiable.
A défaut d'accord amiable, le litige sera soumis au tribunal territorialement compétent.

La présente garantie entrera en vigueur dès sa signature.

«.....
.....
.....»

Fait à le, **28/04/2024**

Cachet, signature et griffe (01)

(1) Faire précéder la signature de la mention obligatoirement manuscrite : « Bon pour caution à concurrence de »

الملحق رقم 03:

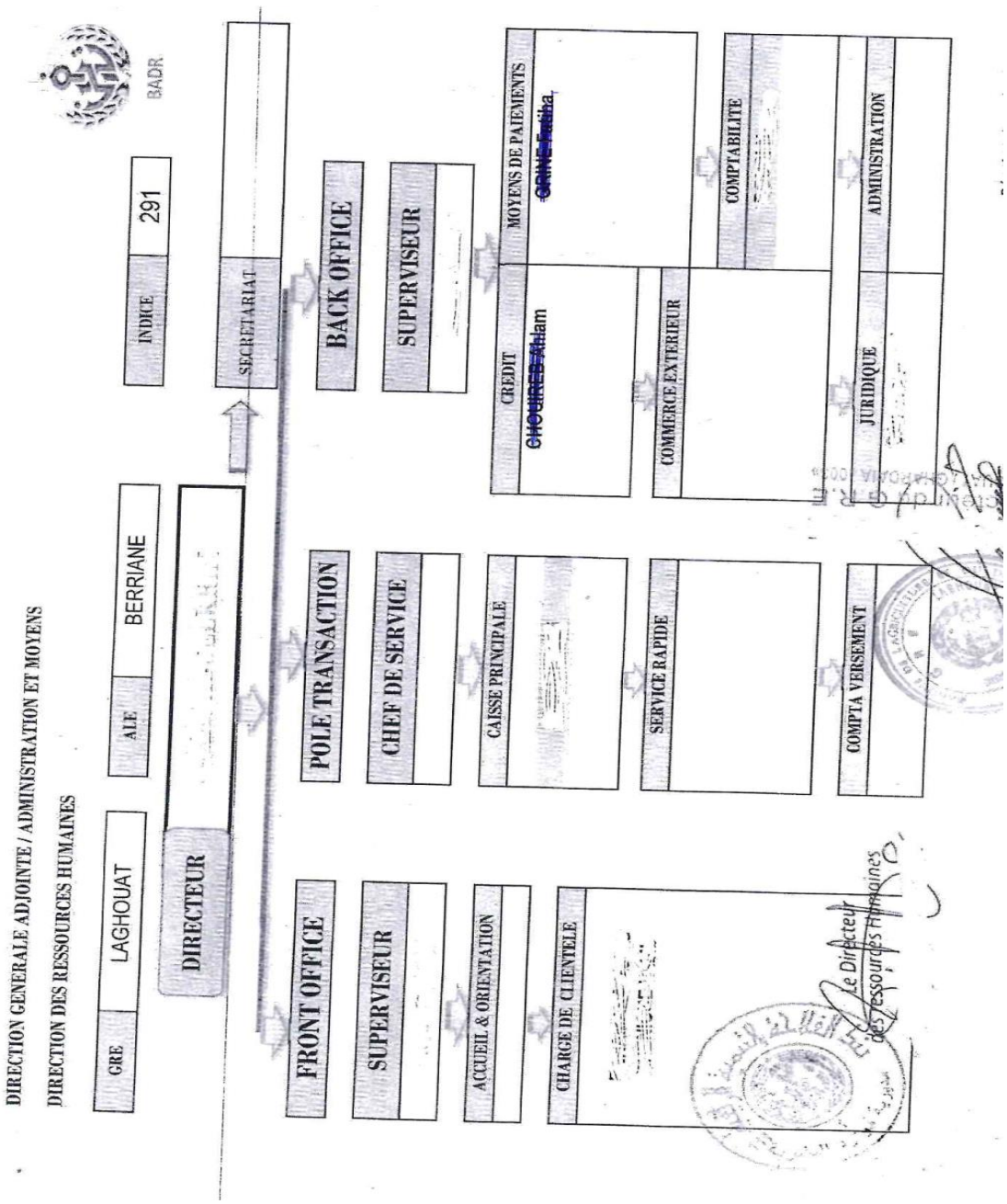

الملحق رقم 04:

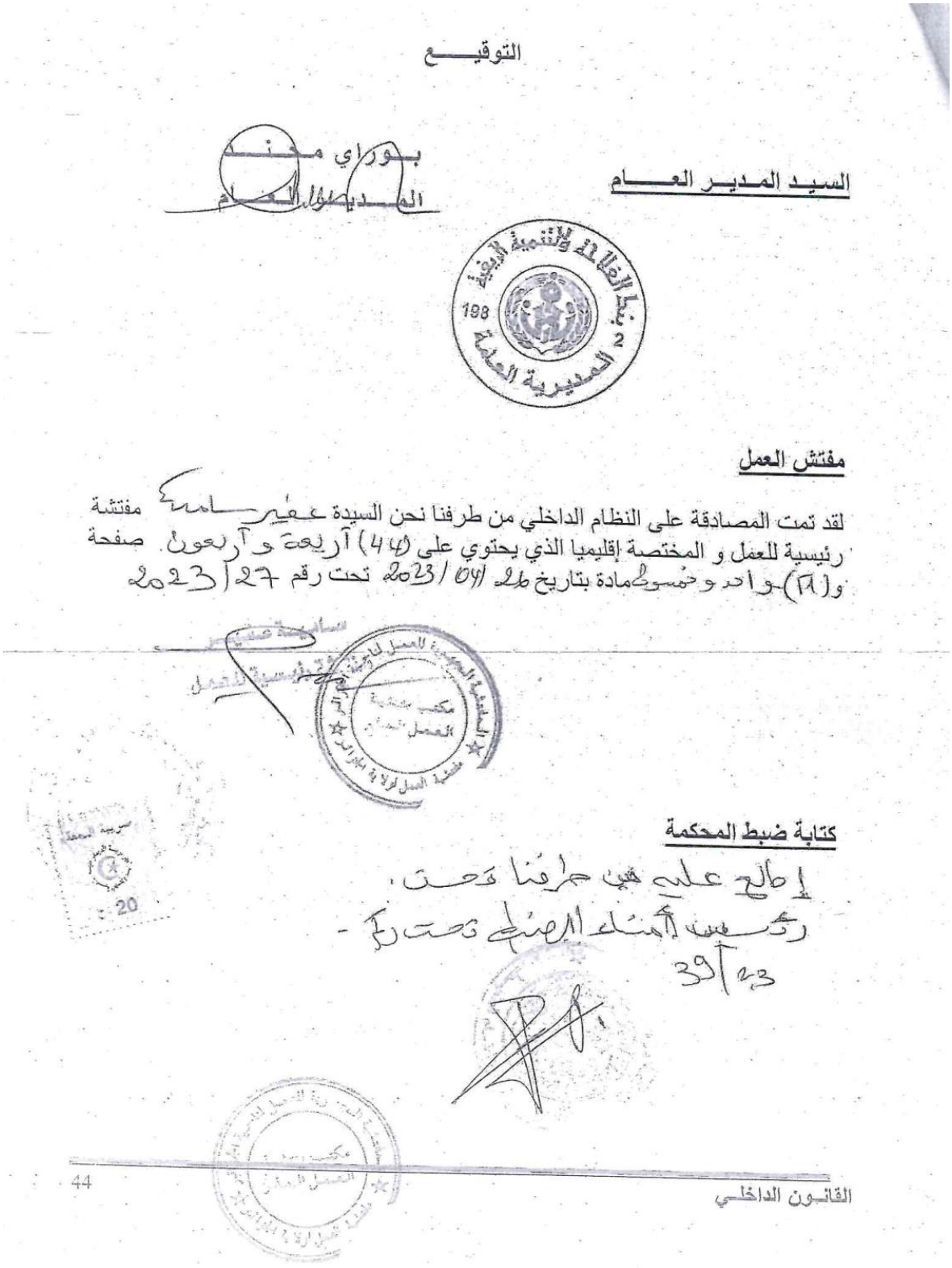

التوقيـــــع

السيد المديـــر العـــــام

مفتش العمل

لقد تمت المصادقة على النظام الداخلي من طرفنا نحن السيدة عفير سامية مفتشة رئيسية للعمل و المختصة إقليميا الذي يحتوي على (44) أربعة و أربعون صفحة و(01) واحد و خمسون مادة بتاريخ 24/04/2023 تحت رقم 2023/27

كتابة ضبط المحكمة

إطلع عليه من طرفنا وحرر
رئيس أمانة الضبط تحت رقم
39/23

44

القانـون الداخلـي